# طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية في العراق واثرها على الاندماج الوطني

م. هند محمد عبد الجبار

جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

Lecturer: Hind Muhammad Abdul Jabbar

Tikrit University\College of Political Sciences

## The method of dividing electoral districts in Iraq and its impact on national integration

الكلمات الافتتاحية :

الدوائر الانتخابية – تقسيم الدوائر– الاندماج الوطني

Keywords :
"Electoral districts" , "division of districts", "national integration".

Abstract : The electoral systems and type of electoral districts in most political systems have a clear impact on the state in reaching a stage of national integration if they are properly managed. Therefore, it is necessary for the state to be aware and cautious when choosing electoral systems and for the electoral districts to cover the geographical area of the state. The second is that they should be representative of citizens in terms of ideological connections, beliefs, and party affiliations. Therefore, if they are properly managed, these departments work as one of the tools for effective management of the diversity that exists in the country, the goal of which is to reach popular satisfaction and then reach a good stage of national integration.

**الملخص:**

ان للنظم الانتخابية ونوع الدوائر الانتخابية في معظم الأنظمة السياسية الاثر الواضح على الدولة في الوصول الى مرحلة من الاندماج الوطني في حالة تم ادارتها

ادارة صحيحة، لذلك من الضروري ان تكون الدولة على دراية وحذر عند اختيار النظم الانتخابية وان تكون الدوائر الانتخابية تغطي المساحة الجغرافية للدولة والامر الثاني ان تكون ممثلة للمواطنين من ناحية الارتباطات الايديولوجية والمعتقدات والانتماءات الحزبية، لذلك تعمل تلك الدوائر في حالة تم ادارتها بشكل صحيح كأداة من ادوات الادارة الفعالة للتنوع الموجود في الدولة والتي يكون الهدف منها الوصول الى الرضا الشعبي ومن ثم الوصول الى مرحلة جيدة من الاندماج الوطني .

**المقدمة :**

ان موضوع الدوائر الانتخابية وكيفية تقسمها، من غير المعقول اعتباره اداة تتم فيها العملية الانتخابية فقط وانما تعد احدى الاليات المهمة لإدارة عملية التنوع والتمثيل لكل مكونات الشعب والتي من خلالها نصل الى مرحلة الاندماج الوطني. ان موضوع الدوائر الانتخابية وطريقة تقسيمها يمكن ان تكون سلاح ذو حدين لان كثير من الاحزاب المسيطرة في العملية السياسية تعمل على تغيير نظام الدوائر الانتخابية بما يناسبها وكثيراً ما يبنى النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية على المحاصصة الطائفية، وهذا ما لمسناه من الأنظمة الانتخابية التي شهدتها العملية السياسية منذ العام ٢٠٠٣ الى الوقت الحالي.

اهمية البحث : يشكل موضوع الدوائر الانتخابية اهمية كبيرة لأنه يمثل ما موجود على الساحة من توجهات وانتماءات لذلك من الضروري على النظام السياسي اختيار النظام الذي يخدم العملية السياسية بصورة عامة والذي بالتأكيد ينعكس على موضوع الاندماج الوطني . وتمثل الدوائر الانتخابية الاساس الذي يتحكم في جميع مخرجات العملية الانتخابية.

اشكالية البحث : ان المشكلة التي يبدأ منها البحث تنطلق من تساؤل اساسي: "ما هو التقسيم الصحيح للدوائر الانتخابية والتي نحصل من خلالها نصل لمرحلة الاندماج الوطني .

فرضية البحث : ان تقسيم الدوائر الانتخابية تعد من الادوات المهمة لأداره التنوع والوصول الى مرحلة جيدة من الاندماج الوطني، لأنها المسؤولة عن افراز نتائج انتخابية عادلة وممثلة لجميع مكونات المجتمع العراقي .

منهجية البحث : لأجل الالمام بكل جوانب الموضوع تم الاستعانة بمنهج التحليل النظمي، وبالتأكيد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي، والمنهج القانوني للاستعانة ببعض المواد الدستورية والقانونية لأجل فهم السند والمرجع القانوني لطريقة تقسيم الدوائر.

تقسيم البحث : البحث يتكون من مقدمة ومحوريين تم التطرق في المحور الاول الدوائر الانتخابية في ظل التمثيل النسبي واثرها على الاندماج الوطني والمحور الثاني الدوائر الانتخابية في ظل نظام الصوت الواحد وعلى وخاتمة وتوصيات .

اولاً: الدوائر الانتخابية في ظل التمثيل النسبي واثرها على الاندماج الوطني : ان معظم الدول الموجودة حالياً يمارس مواطنوها حق مهم من حقوقهم وهو الانتخاب وهذا الانتخاب لا يتم بصورة عشوائية انما يتم من خلال هيئات ودوائر رسمية تقوم بتقسيم الدولة الى احدى انواع الدوائر الانتخابية المتعارف عليها في الانظمة الانتخابية ويمكن القول في ابسط مفهوم للدائرة الانتخابية هو قيام المواطنين الذين يكونون ضمن حدود جغرافية معينة ويمتلكون الحق بالتصويت والترشيح بانتخاب ممثل عنهم يكون صوت لهم في المجلس البرلماني(السلطة التشريعية) او ادارة امورهم في المجالس المحلية (البلدية) او أيا كانت تسميته .[١] ان النظام الانتخابي الذي طبق في الفترة الممتدة من العام (٢٠٠٥- ٢٠١٨) كان نظام انتخابي يعكس ما موجود في الشارع العراقي من تجاذبات وانقسامات سياسية لذلك تم تطبيق نظام التمثيل النسبي لما يمثله من قرب للواقع في لتلك الفترة الممتدة. [٢] ان نظام التمثيل النسبي وما يعكسه على الدوائر الانتخابية يضمن سهولة عملية تقسيم الدوائر الانتخابية، لان الدوائر تكون كبيرة على مستوى الدولة، او تكون على مستوى حدود كل محافظة، فضلا عن اليات الاقتراع المتمثلة في هذا النظام تكون اسهل واوضح بالنسبة لاحتساب اعداد نظام الكوتا بجميع انواعها (الاقليات – النساء)، فضلا

عن عدم امكانية فوز احد الاحزاب المطلق وهذا سبب تسميته بنظام التمثيل النسبي، ويكون تقسيم النتائج حسب مصفوفات القيمة العددية الاكبر ونزولا الى اقل قاسم انتخابي.[٣] في انتخابات عام ٢٠٠٥ التي جرت من اجل اختيار اعضاء الجمعية الوطنية والذي تم اختيار القائمة المغلقة والتي ادت الى نتائج غير مفيدة للوضع الذي كان العراق يمر به لذلك بدأت هناك مطالبات بتعديل النظام الانتخابي وهذا ما حدث في قانون الانتخابات الذي صدر من مجلس النواب العراقي لسنة ٢٠٠٥ حسب قانون (١٦) وتعديل موضوع الدوائر الانتخابية اذ كان العراق سابقاً يعتبر دائرة انتخابية واحدة، وبدأ يتغير واصبحت كل محافظة لها عدد من المقاعد التمثيلية. [٤] ولكن تم صدور تعديلات على قانون رقم (١٦) الخاص بالعام ٢٠٠٥ حيث تم الغاء المادة (١٥) وحل محلها المادة المتعلقة بعدد المقاعد حيث تم تخصيص مقعد واحد لكل مائة الف مواطن، وبعدها تم الغاء الكثير من المواد ومن ضمنها المادة (16) بالإضافة الى المواد(٩-١٠-١١) واصبح الترشيح عن طريق القائمة المفتوحة، ويجب ان لا يقل عدد المرشحين عن ثلاثة وان لا يزيد على ضعف المقاعد للدائرة الانتخابية المخصصة. وصار الترشيح بوضع اشارتين احدهما للكيان والثانية لاختيار المرشح من ذلك الكيان، وبالإمكان وجود مرشح فردي، ويتم حسب الاصوات عن طريق تقسيم مجموع الاصوات التى حصلت عليها القائمة على عدد المقاعد المخصصة للمحافظة.[٥] ان الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١٤ انتخابات كان لها ما يميزها لأنها جرت بعد خروج القوات الامريكية ولكن للأسف كان العراق يشهد تصاعد للأصوات وبالأخص في محافظات الانبار وصلاح الدين بتكوين الاقليم السني فضلا عن التهديدات الارهابية المتمثلة ب (داعش الارهابي) كل هذه الامور ادت بتدني نسب المشاركة في الانتخابات التي جرت في العالم ٢٠١٤، وان هذه الانتخابات شهدت الفترة التي سبقتها بإلغاء المادة رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٥ ومنح للمفوضية صلاحيات لأداره العملية الانتخابية، واقرار وتشريع قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ وتم اعتماد سانت ليغو كمعادلة لاحتساب عدد الاصوات، والتي عززت من فرص فوز الاحزاب الكبيرة على الاحزاب الصغيرة والتي يكون لها مردود عكسي على عملية الاندماج الوطني، وعدد المقاعد

في ذلك المجلس الى (٣٢٨) نائب، حيث كان في الانتخابات التي سبقتها ٣٢٥ مقعد.[٦] اما انتخابات عام ٢٠١٨ المتمثلة بأخر انتخابات جرت ضمن هذا النوع من نظام التمثيل النسبي وان هذه الانتخابات جرت بعد فترة عصيبة مر فيها العراق لان محافظات من العراق تم احتلالها من قبل داعش الارهاب، والاستفتاء الخاص بإقليم كردستان الخاص بتكوين اقليم والانفصال، وتم تأجيل تاريخ انعقادها من شهر ايلول عام ٢٠١٧ الى ١٢ ايار ٢٠١٨. بسبب الحرب ضد داعش الارهابي. ويمكن القول حسب المعطيات الموجودة في نتائج تلك انتخابات عام ٢٠١٨ كانت بعيدة عن عملية الاندماج انما زادت الانقسامات في العملية السياسية وهذا ما لاحظناه انقسمت الكتل الشيعية الى خمس كتل كبيرة وحتى الحزبين الكردين لم يتحدى داخل البرلمان العراقي.[٧] السؤال هو كيف اثرت الدوائر الانتخابية في نظام التمثيل النسبي على الاندماج الوطني*؟

ان موضوع ترسيم الدوائر الانتخابية* في النظام المتبع في السابق نظام التمثيل النسبي والدوائر الانتخابية في هذا النظام شكلت اليات للتعاون من اجل تحقيق الاندماج عن طريق دخول الكثير من الاحزاب التي تحمل تيارات وايديولوجيات مختلفة معاً ضمن تكتلات كبيرة واللعب على القواسم المشتركة فيما بينهم لأجل الابتعاد عن الاختلافات والتنوعات الأثنية الموجودة، مما شجع الناخبين لإعطاء اصواتهم لمثل هكذا تحالفات.[٨] وهذا ما حصل اذ ارتفع عدد التحالفات من (٢٠) تحالف في الانتخابات التي جرت في العام (٢٠٠٥) الى (١٢) في انتخابات ٢٠١٠ ومن ثم ارتفع العدد الى(٣٩) تحالف في انتخابات عام ٢٠١٤ ومن ثم بدأ يتراجع ويقل هذا العدد الى (٢٧) تحالفاً في العام ٢٠١٨ مما ادى الى عملية اكبر للاستيعاب المؤسسي .[٩] وكذلك زادت الاحزاب السياسية في العراق من (٤٠) حزب في العام ٢٠٠٥ الى (١٠٧) حزب في العام ٢٠١٨، فضلا عن مراعاة حقوق الاقليات والنساء، وتمثيل اكبر للجميع في السلطة .[١٠]

ولكن المتابع لنسب المشاركة نرى هناك تدني في نسب المشاركة وحسب ما تم اعلانه عن المفوضية المستقلة العليا للانتخابات، لنسب المشاركات نلاحظ حسب ما ورد في جدول رقم (١) ان نظام التمثيل النسبي كان معمول فيه الى الدورة الانتخابية الرابعة نرى هناك تراجع في المشاركة الانتخابية بالرغم من ان هذا النظام

اهم ما يميزه هو موضوع المشاركة الفعالة ولكن الملاحظ للنتائج يلاحظ بالرغم من الزيادة السكانية التي تشهدها أي دولة حيث زاد عدد المقاعد من ٢٧٥ مقعد الى ٣٢٩ في انتخابات عام ٢٠١٨ الا ان تدني نسب المشاركة يؤكد ان الناخبين ليس لديهم ثقة في العملية الانتخابية و لا في المرشحين لذلك نكون بعيدين عن الشرعية والديمقراطية بالإضافة ابتعاد المجتمع عن الاندماج الوطني. لان الدوائر الانتخابية في ظل التمثيل النسبي وما تنتجه من نتائج انتخابات تختفي المعارضة البرلمانية وهذا ما كان سائد منذ العام ٢٠٠٥ الى انتخابات عام ٢٠١٨ .[١١] اما عن تقسيمات الدوائر الانتخابية فأستمر العراق في التقسيمات ذاتها حسب قانون رقم (١٦) المعدل و الملغي للعام ٢٠٠٥ اعتبر كل محافظة دائرة انتخابية مستقلة وبهذا تم تقسيم العراق الى ثمان عشر دائرة انتخابية وتم ترسيم حدود الدائرة مع حدود الرسمية الادارية الرسمية.[١٢] وقد انتقدت تلك القوانين الخاصة بتقسيم الدوائر الانتخابية لافتقارها الى موضوع التعددية بالصورة الصحيحة وادارة العملية الانتخابية بالصورة الديمقراطية.[١٣] خصص من المقاعد للمكونات وبلغ عدد المقاعد في انتخابات ٢٠١٤ ثمان مقاعد، واصبحت (٩) مقاعد في انتخابات ٢٠١٨. ويتم طريقة توزيع مقاعد المكونات بالصورة التالية توزع مكونات (الأيزديين والصابئة والشبك والكرد الفيلية لقائمة المكون التي تحصل على اعلى نسبة اصوات اما في حالة تساوي قائمتين او اكثر للمكون ذاته تقوم المفوضية المستقلة العليا للانتخابات بأجراء القرعة. ويطبق النظام الانتخابي في توزيع المقاعد العامة على المكون المسيحي، أي ان طريقة الحساب تكون للمكون المسيحي على طريقة سانت ليغو بنسبها المحددة سواء كانت (١,٦-٣ – ٥-) والنسبة التي طبقت في العام ٢٠١٨ (١,٧). وبالتأكيد ان هذه الطريقة في احتساب الاصوات شهدت نسب كبية من الهدر. ويمكن حصر اهم سلبيات نظام التمثيل النسبي وبدوائره الانتخابية اثر على عملية الاندماج الوطني لانه ركز على تكوين حكومات ائتلافية ذات سمات ضعيفة، ومعارضة مسيسة، بروز القوى التقليدية كقوى تدير العملية السياسية، لأنها كانت مبنية على توظيف الانتماءات الثانوية سواء كانت دينية اثنية قبلية قومية على الانتماءات الوطنية.

جدول رقم ١ يبين عدد الذين يحق لهم التصويت ونسب التصويت في الانتخابات منذ العام
٢٠٠٥ – ٢٠٢١
الجدول من اعداد الباحثة وبالاعتماد على ما ورد من احصاءات في موقع المفوضية المستقلة للانتخابات في العراق.

| ت | تاريخ الانتخاب | عدد الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب | عدد الذين صوتوا | نسبة المشاركة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | انتخابات الجمعية الوطنية (٢٠٠٥) | ١٤,٢٠٠,٠٠٠ | ٨,٤٥٦,٢٦٦ | ٪٥٨,٦ |
| ٢ | انتخابات عام ٢٠٠٥ الدورة النيابية الاولى | ١٥,٥٦٨,٧٠٢ | ١١,٨٨٨,٩٠٩ | ٪٧٦,٣ |
| ٣ | انتخابات عام ٢٠١٠الدورة الدورة النيابية الثانية | ١٩,٢٤٠,٠٩٢ | ١١,٨٨٨,٩٠٦ | ٪٦٣,٣ |
| ٤ | الدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤) | ٢٢,٠٠٠,٠٠٠ | ١٣,٦٤٠,٠٠٠ | ٪٦٢,٢ |
| ٥ | الدورة الانتخابية الرابعة ٢٠١٨ | ٢٤,٣٤٩,٣٥٧ | ١٠,٨٤٠,٩٩٨ | ٪٤٤,٥٢ |
| ٦ | الدورة الانتخابية الخامسة ٢٠٢١ | ٢٢,١١٦,٣٦٨ | ٩,٦٢٩,٦٠١ | ٪٤٣,٥٤ |

التمثيل النسبي وما تنتجه من نتائج انتخابات ان في ظل هذه النوع من الانظمة الانتخابية تختفي المعارضة البرلمانية وهذا ما كان سائد منذ العام ٢٠٠٥ الى انتخابات عام ٢٠١٨ .[١٤]

والعدد الكبير من الاحزاب والكتل والكبيرة ساهم في اضعاف السلطة التشريعية وهذا يؤدي الى اضعاف الدور الرقابي والتشريعي الذي تمارسه، في فترة كان النظام السياسي بأمس الحاجة الى قوة السلطة التشريعية، لذلك بسبب تلك المحاصصات اصبحت السلطة التشريعية غير قوية واساسها ضعيف. [١٥] تحقق الممارسة الانتخابية الديمقراطية فوائد كثيرة لاسيما ان كانت متوافقة مع حاجة كل بلد وتوزيعه الديني والقومي لاسيما دول ذات التنوع، وحتى في الدول التي تتكون من اغلبية دينية او قومية، فلا تقتصر فوائد على اختيار المرشحين ودور ذلك في الاستقرار السياسي بل ينعكس ايضا على كل مجالات الدولة بما في ذلك الهوية والاندماج الوطني، لاسيما اذا كانت الانتخابات ونتائجها لا تعبر بدرجة كبيرة عن ارادة الناخبين، ففي النظام النسبي القائم على الدوائر الكبيرة تستحوذ فيها الاحزاب الكبيرة على اغلبية الاصوات وتكون بذلك الاحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين خارج العملية السياسية وهذا ما يولد غضبا شعبيا وعدم ايمان بالعملية السياسية ومخرجاتها وتكون بذلك الهوية الفرعية سواء كانت العشائرية او المناطقية او المذهبية او الدينية هي الهوية الاسمى بالنسبة للطبقات التي رأت بالعلمية الانتخابية او النظام السياسي هو السبب في استبعادها او حرمانها من التمثيل، وفي المقابل ان اشتراك المواطن في العلمية الانتخابية يبرهن عن ايمانه المطلق بالنظام السياسي وشرعيته ويرى بالعملية الانتخابية ان الاسلوب الامثل للحصول على الحقوق او تغيير الوضع القائم حتى وان لم ينجح بالفوز بسبب المنافسة المشروعة لكن وضع شروطا تعد مستحيلة امامه وتجرده من اهم حقوقه السياسية، ويساهم نظام التمثيل النسبي القائم على الدوائر الانتخابية الكبيرة في ضرر اكبر على الناخبين ومن ثم الهوية والاندماج الوطني اذا اقترن ذلك برفع القاسم الانتخابي كما هو الحال في اعتماد العراق بقوانينه الانتخابية على قانون سانت ليغو المعدل من خلال رفع القاسم الانتخابي مما يساهم بفائدة للاحزاب الكبيرة التي تهيمن على اغلبية المقاعد المخصصة للدوائر الانتخابية وتضع بذلك عقبة كبيرة امام

فوز الاحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين، وبذلك تكون حرمت جماهير هذه الاحزاب من الحصول على تمثيل حقيقي لها في العملية السياسية[١٦].

ثانياً : الدوائر الانتخابية في ظل نظام الصوت الواحد غير المتحول واثرها على الاندماج الوطني : ان نظام الصوت الواحد غير المتحول والذي خصه المشرع العراقي ضمن الديمقراطية التي طبقت في العراق والذي هو ضمن الانظمة التعددية او ما يسمى نظام الفائز الاول.[١٧] ان تطبيق هذا النظام ادى الى عدم استفادة الاحزاب الصغيرة من هذا النظام فمن مجموع الاحزاب المشاركة البالغ عددهم (١٠٨) لم يستطع (٩٦) حزب من تحقيق أي نتيجة. [١٨] وحتى الاقليات لم تستفد من مزايا هذا النظام حيث ان الذي خدم الاقليات نظام الكوتا وليس الدوائر الانتخابية المتعددة التي يمكن وصفها بالغبن الذي اضر بمصالح الاقليات لأنها لا تمتلك النسب العددية الذي يجعلها تحصل على نسب مقاعد جيدة. ان هذا النظام لم يدعم فرصاً للمرشحين المستقلين بالفوز بسبب ان معظم اصواتهم تم تشتيتها بالإضافة الى الامكانية المحدودة التي يمتلكها المرشحين المستقلين. [١٩] يمكن القول ان النظم الانتخابية التي تعتمد على نظام الاغلبية لا تستطيع ادارة التنوع والوصول الى مرحلة من الاندماج بصورة جيدة لان في تلك الانواع من النظم من يسيطر الاحزاب الكبيرة ويكون الخاسر الاكبر الذي لا يملك الدعم المادي او القاعدة الجماهيرية الساندة.

وبسبب حداثة موضوع الديمقراطية في العراق وتعدد الانظمة الانتخابية والدوائر التي شهدها العراق منذ العام ٢٠٠٣ الى انتخابات عام ٢٠٢١ الاخيرة، حيث استخدم في الانتخابات الاخيرة بما يمكن وصفه نظام خليط وهو اقرب الى نظام ( الفائز الاول) كما حدده قانون انتخاب مجلس النواب رقم (٩) لسنة (٢٠٢٠) ويمكن وصف هذا النظام انه نظام وسط بين نظم التمثيل النسبي ونظم الاغلبية.[٢٠] يمكن وصف انتخابات ٢٠٢١ واثرها على الاندماج الوطني ساهمت في خلل كبير في التمثيل ومسألة تمثيل الاقليات والنساء والمرشحين المستقلين، كل هذا كان بسبب نظام الصوت الواحد غير المتحول في النظام الانتخابي، لذلك تصف المكونات في العراق ان حقوقها مغبونة في ظل هذا النظام وان تحديد تسع مقاعد فقط لهم لا ينصفهم،

لأنها لا تمثل سوى ٣٪ من مجموع مقاعد البرلمان، بالإضافة الى موضوع الغاء تصويت الخارج وفقدانهم الاف الاصوات خاصتاً بعد هجرة الاف من المكونات بعد الاحداث الاخيرة من فترات ارهاب ودخول داعش، بالاضافة ان المكونات بالعراق اصبحت اقرب ما تكون بعيدة عن الديمقراطية بعد ان اصبحت هذه المكونات تفرض على مرشحيها حصولهم على تزكية دينية من مرجعياتهم وهذا بحسب رأي مرجعياتهم يجعلهم بعيدين عن ولاءات الاحزاب والكتل السياسية الكبرى ومن جانب اخر يكونون اقرب الى هموم طائفتهم.[٢١] اضافة الى ذلك ان السجل العام للناخبين هو سجل عام فيه جميع المكونات والاقليات وهذا يعتبر خلل لأنه من السهولة ان يصوت جمهور أي حزب او ائتلاف لمرشح محدد، وبالتالي بإمكان الاحزاب الكبيرة بتوجيه ناخبيها للتصويت لمرشح الاقليات وبالتالي يكون ذلك المرشح تحت رحمة هذه الكتلة ويمثل مصالحها لا مصلحة مكونه.[٢٢] اما اذا ما عرضنا نسب المشاركة في اخر انتخابات برلمانية جرت في العراق حسب الجدول ادناه:

جدول رقم (٢) يبين عدد الاصوات في الانتخابات النيابية ٢٠٢١ الدورة الخامسة

| ت | المعلومات الانتخابية | عدد الأصوات |
|---|---|---|
| ١ | المجموع الكلي للناخبين | ٢٢,١١٦,٣٦٨ |
| ٢ | المجموع الكلي للذين ادلوا بأصواتهم | ٩,٦٢٩,٦٠١ |
| ٣ | مجموع الاصوات الصحيحة | ٨,٨٥٤,٠٢٦ |
| ٤ | مجموع الاصوات الضائعة | ٥,١١٥,٢٣٧ |
| ٥ | مجموع الاصوات الباطلة | ٧٢٢٦٤٢ |

جدول من اعداد الباحثة وبالاعتماد على ما ورد من معلومات على موقع المفوضية العليا للانتخابات . وان النسب الموضحة في الجدول شهدت تدني في نسب المشاركة اذ ان العراق منذ العام ٢٠٠٥ لم يشهد هكذا انخفاض اذا تجاوز عدد من لم

يشارك في الانتخابات اكثر من النصف، اضافة الى تجاوز عدد الاصوات الضائعة الى اكثر من خمسة ملايين صوت وهذا راجع الى امرين اولهما الغموض الذي اكتنف الدوائر الانتخابية والقوائم واليات الاقتراع وكثرة اسماء المرشحين، والامر الاخر هو رغبة بعض الناخبين في ابطال اوراقهم الانتخابية من اجل توصيل رسالة الى صانع القرار في العملية السياسية بعدم رضاهم بالعملية السياسية والمرشحين. وهذا راجع ايضاً الى الدراسات التي تربط سلوك الناخبين بمدى رضاهم عن النظام الانتخابي.[٢٣] لذلك يمكن القول ان هذا النظام كان له تأثير واضح على ادارة التنوع في العراق والوصول الى مرحلة مرضية من الاندماج الوطني، لان الارادة الشعبية كانت بأسوء تمثيل لها ومستوى الرضا بالبرلمان الجديد منخفضة، وهذا يؤدي الى التفاف المواطنين حول الولاءات الثانوية المتمثلة بالمذهب والطائفة او العشيرة على حساب الهوية الوطنية العليا. [٢٤] ومن نتائج الانتخابات الاخيرة هو خفض في عدد الائتلافات فبعد ان وصل عدد الائتلافات في انتخابات عام ٢٠١٨ الى (٢٥) الذي يشكل العدد الاكبر نرى انه انخفض في انتخابات ٢٠٢١ الى (٢١) لان في تلك الانتخابات اعتمدت الاحزاب على قدراتها وامكانياتها في توزيع مرشحيها على الدوائر الانتخابية. وان هدف الاحزاب في تشكيل التحالفات الكبية هو لأجل جمع اكبر عدد من المقاعد البرلمانية وتشكيل الكتلة الاكبر والتي من خلالها تسيطر في تكوين السلطة التنفيذية . [٢٥] بالرغم ان هذا النوع من الانتخابات لم يفلح بخفض اعداد النواب والذي كان مطلباً شعبياً لنه كما معروف ان اعضاء السلطة التشريعية يكلفون الدولة مبالغ هائلة من رواتب ومخصصات الا ان اهم الامور التي ميزت هذا النظام ويمكن ان تحسب ايجابية عليه هو امكانية الترشيح الفردي ويجعل بأمكان الاقضية ان تكون مناطق انتخابية، مما ادى الى تحجيم الكيانات الوهمية التي ليس لديها قاعدة انتخابية، اضافة الى ذلك ان منع انتقال المرشح الفائز او الحزب او الائتلاف قلل من عمليات الابتزاز والمساومات التي تحدث في اروقة البرلمان.[٢٦] لذلك يمن القول ان هذا النوع من النظم الانتخابية كان من اضعف النظم في ادارة التنوع والوصول الى الاندماج الوطني، لانه حدد الناخب بخيارات ضيقة، بالإضافة الى اخفاق هذا النظام في تغير

توجهات الناخبين وبالأخص المرتبطة بالجانب الاثني، ولم يستطع الوصول الى اغلبية متماسكة قادرة على تلبية طموحات الناخبين. يمكن من معرفة الناخبين للمرشحين بشكل جيد لصغر حجم الدائرة الانتخابية ، ومن ثم القدرة على حسن المفاضلة بينهم واختيار المرشح الافضل دون التأثر بضغوط الاحزاب السياسية ودعايتها. وتحقق الانتخابات القائمة على اعتماد الدوائر الفردية مزايا عديدة في مختلف المجالات لاسيما تعزيز الهوية والاندماج الوطني ففي هذا النظام يكون الناخب على معرفة بالمرشح ومدى قدرته على تنفيذ تطلعات الناخبين وذلك لصغر حجم الدائرة الانتخابية وهذا ما يتيح له القدرة على المفاضلة بين المرشحين واختيار ما يراه مناسبا بعيدا عن الضغوطات التي تمارسها الاحزاب، ففي هذا النظام يخرج الحي او المنطقة الصغيرة بمرشح يمثلها مقارنة بالدوائر الواحدة الكبيرة التي ربما تحرم مناطق عديدة من التمثيل وتذهب اصواتها لمرشح اخر في منطقة اخرى وتبقى محرومة من التمثيل طيلة الدورة الانتخابية، لكن في هذا النظام تقسم المقاعد حسب المناطق وفي هذه الحالة تضمن هذه المناطق صعود من يمثلها من نفس الدائرة الانتخابية الصغيرة والتي رسمت حسب العدد الكلي للسكان او الناخبين وفي الغالب ما تكون صغيرة، ويعزز ذلك من الانتماء للدولة والنظام السياسي لاسيما في الدول ذات التعدد القومي والديني ، وحتى في الدول التي تتكون من اغلبية دينية او قومية فان هذا النوع يجعل من الهوية الوطنية هي الهوية الاسمى على الهويات الفرعية من خلال شعور المواطن بقدرته على التغيير والحصول على حقوقه من خلال انتخاب من يمثله في العملية السياسية، ففي العراق اصبحت العملية الانتخابية محط اهتمام كبير من الناخبين لاسيما من المكونات الدينية والقومية لاختيار من يمثلها وايجاد الحلول لما تعانيه مناطقها من مشاكل وهذا ما يعزز من شعور المواطن بالهوية والانتماء الوطني ويجعله يؤمن بان للمواطن دور يمكن من خلال ممارسته تغيير الواقع او جزء منه، ويجعل من الوسائل السلمية الاداة الوحيدة للحصول على الحقوق والايمان بالدولة ومؤسساتها ونظامها السياسي، تلك تعد اللبنة المهمة في بناء هوية وطنية جامعة تسمو على كل الهويات الفرعية وتجعل بالنهاية من المجتمع كجسد واحد

تذوب فيه الهويات الفرعية مما يمهد لخلق دولة قوية قادرة على النهوض والتقدم، وهذا ما تخبرنا به التجارب الدولية لاسيما في البلدان المتطورة التي عالجت هذه الاشكالية وقضت عليها وخلقت مجتمع مترابط واستطاعت ان تتوجه صوب الاعمار والبناء والتنمية للوصول بالدولة الى مصاف الدول الاقتصادية الكبيرة وتقف بوجه التحديات الخارجية التي تهدد امنها من خلال بناء قوة عسكرية متقدمة قائمة امكانيات عسكرية متطورة وقوات عسكرية تكون الهوية الوطنية هي الجامعة لكل الهويات[٢٧].

الخاتمة : من خلال ما تم عرضة في البحث وعند مقارنة النظامين اللذان تم تطبيقهم في العراق نجد ان لكل النظامين مزايا وعيوب لكن يبقى نظام الصوت الواحد غير المتحول للدول ذات التعدد القومي او الديني والذي يعد اشبه بالاداة الفعالة التي تستخدمها الدول لادارة عملية التنوع ادارة صحيحة للوصول بالدولة الى مرحلة تسمو بها الهوية الوطنية على الهويات الفرعية وبالتالي الوصول الى الاندماج الوطني، اذ يساهم نظام الصوت الواحد غير المتحول او ما يعرف بالدوائر الانتخابية الفردية بضمان التمثيل العادل لكل مكونات الدول وعدم حرمان أي فئة من التمتع بحقوقها السياسية عبر اختيار من يمثلها في العملية السياسية مما يساهم في زيادة الشعور بالانتماء الوطني والايمان بالدولة ومؤسساتها والوصول الى قناعة بان الحقوق السياسية والاقتصادية تتم من خلال الوسائل الديمقراطية وبالتحديد عبر صناديق الانتخابات.

الاستنتاجات

١- يمكن ان تمثل جميع المكونات وجميع التوجهات الحزبية في نظام الصوت الواحد غير المتحول وهذا يصب في مصلحة عملية الاندماج الوطني، وفي الجانب الأخر ان التمثيل النسبي القائم على الدوائر الانتخابية الكبيرة وحسب ما ورد من في التجارب الانتخابية الدولية ومنها العراق لم يستطع الوصول الى عملية تمثيل عادلة مما جعلة بعيد عن موضوع الاندماج الوطني.

٢- رغم السلبيات التي توجد في نظام التمثيل النسبي القائم على الدوائر الانتخابية الكبيرة لكن الايجابية الكبيرة المتحققة فيه تتعلق بوجود احزاب وتحالفات كبيرة فائزة ما يسهل من عملية تشكيل الحكومة، لكن النظام الانتخابي القائم على الدوائر الفردية يمكن يؤدي الى درجة اعظم تتمثل في خلق تحالفات بين الكتل الفائزة عابرة للطائفية والقومية مما يعد اللبنة الاولى نحو تعزيز الهوية والاندماج الوطني

٣- يحقق نظام الصوت الواحد(الدوائر الفردية) ميزة كبيرة يفتقدها النظام النسبي القائم على الدوائر الكبيرة تتمثل بمعرفة الناخبين معلومات اساسية عن المرشح تتعلق بنزاهته وامكانيته وموهلاته العلمية وذلك لصغر الدائرة الانتخابية فضلا عن ضمان كل دائرة من الحصول على تمثيل عادل قائم على عدد السكان وعدم ذهاب اصوات الناخبين لمرشح اخر من غير المنطقة كما هو الحال في النظام النسبي القائم على الدوائر الانتخابية الكبيرة.

٤- يحقق الصوت الواحد غير المتحول ميزة كبيرة تتعلق باستطاعته خلق معارضة نشطة ومنظمة تتولى مراقبة الاحزاب التي تشكل الحكومة او المجالس البلدية وتضمن تقويم عملها ومحاسبتها عن اخطائها والتجارب الدولية في العديد من دول العالم تكشف عن ذلك.

التوصيات

١- العمل على احصاء سكاني دقيق ولا يشمل عدد السكان فقط انما يكون تفصيلي وفيه معلومات عن اعداد المكونات الموجودة في العراق بصورة دقيقة لتمثيلهم بالصورة الجيدة، وان الوصول الى تعداد سكاني دقيق يؤدي الى تقسيم مرضي للدوائر الانتخابية ويشعر الجميع ان حقوقه محفوظة وهذا الامر يؤدي الى مشاركة سياسية اكبر والتي يكون انعكاسها في ارتفاع اعداد الناخبين والتي تؤدي الى

الوصل الى مرحلة من الرضا الشعبي والتي يكون نتائجها في الوصول الى الاندماج الوطني.

٢- اختيار نظام انتخابي يكون اقرب للواقع العراقي والابتعاد عن النظم الانتخابية التي ترتبط بنظم الاغلبية لأنها في كثير من الاحيان تجرف الدولة الى مرحلة من عدم استقرار سياسي.

٣- زيادة الوعي للمرشحين والناخبين، عن طريق حملات تثقيفية بأهمية الانتخابات، وشرح لهم النظام الانتخابي وطريقة التصويت وتوزيع المقاعد والاصوات.

٤- من الضروري انشاء سجل تفصيلي للناخبين لأجل عرض المعلومات الكافية عن عدد السكان والمكونات الموجودة ومناطق تواجدهم حتى لا يشعر أي مكون ان حقوقه مغبونة وغير ممثل وبالتالي نكون قد حققنا خطوات كبيرة نحو الاندماج.

## الهوامش

(١) حسين البدراوي، الاحزاب السياسية والحريات العامة، (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠)، ص ٥٨٨.

(٢) صديق حامد، دور القوانين الانتخابية في الادارة السلمية للتعددية الاثنية، (الاسكندرية: منشأة المعارف ، ٢٠١٥)، ص ١٦٣.

(٣) عبدالله فاضل حسين العامري، التطور التاريخي للانتخابات في العراق (١٩٢٠-٢٠١٤)، مجلة دراسات انتخابية، العدد الاول، المفوضية المستقلة للانتخابات، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٠١-١٠٢.

(٤) سلام عدنان الزيدي، بحث منشور في مجلة دراسات انتخابية، العدد ٩-١٠ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغداد، ٢٠١٧، ص١٢٥ .

(٥) علي حسين العيساوي، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠: رؤية في قياس الاداء للمفوضية العليا للانتخابات: دراسة مستقبلية، بحث مقدم الى المؤتمر الاول لمفوضية الانتخابات، ٢٠١٠، ص ٥.

(٦) عبد الوهاب القصاب، انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤: التوقعات والافاق، سلسلة تحليلات سياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ٧.

(7) Al-Shadeedi,Hamzeh& van Veen Erwin ,Iraq's adolescent democracy Where to go from Here, researcher at the Institute of Regional and International Studies.P:1.

* **الاندماج** هو عملية اجتماعية بالأساس، وان الاندماج معناه ان تقوم الجماعات الفرعية الصغيرة الموجودة في المجتمع بالالتحام وتكوين جماعة أكبر، ويتطلب الاندماج وجود معاملات واتصالات مشتركة ما بين الجماعات المندمجة، ومصطلح الاندماج دائماً مقرون بالمواضيع السياسية لاسيما بالوقت الحاضر ما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين والتعدد الاثني والثقافي. للمزيد انظر : فوزي بو خريص الاندماج الاجتماعي

والديمقراطية نحو مقاربة سوسيولوجية، مؤسسة دراسات وابحاث مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع، الرباط، ٢٠١٥، ص ٥.

* **ترسيم الدوائر الانتخابية** : وهي العملية التي يتم من خلالها تقسيم البلاد او اجزاء منها لدوائر انتخابية لأغراض تنظيم الانتخابات، وكيفية تخصيص المقاعد النيابية ابتداءً من العام ٢٠١٤ وفق قانون الانتخابات في مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣. للمزيد لنظر معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، ٢٠١٤، ص ٢٢.

(٨) ايمان فخري، استراتيجية ادارة التنوع العرقي في إندونيسيا، مجلة افاق اسيوية، العدد (٢)، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٤٠.

(٩) الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، على الرابط: https://ihec.iq/

(١٠) احمد غالب محي، نظام التمثيل النسبي واثره في بنية النظام السياسي والحكم الرشيد في العراق بعد العام ٢٠٠٥ مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٤، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٩، ص ٤ .

(١١) عبدالجبار عيسى عبدالعال ومحمد سليمان سعيد الشمري، علاج انظمة الاقتراع بالمعارضة البرلمانية، مجلة المعهد، العدد٠، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، ٢٠٢٠، ص ص ٨٩-٩٠.

(١٢) للمزيد انظر : البند (اولا) من المادة (١١) من قانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

(13) ميسون طه حسين، النظام الانتخابي واثره في عمل البرلمان، مجلة الكوفة للعلوم والقانون والسياسة، المجلد ١٠، العدد ٣٣، جامعة الكوفة، ٢٠١٧ ، ص ١٥٠.

(١٤) عبدالجبار عيسى عبدالعال ومحمد سليمان سعيد الشمري، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

(١٥) جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، (بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠١٠)، ص ٤٧١.

(١٦) هالة محمود عبد العال، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)،ص ٣٩.

(١٧) باسم محمد عريان شهاب وسنبل عبد الجبار احمد عباس، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، مجلة حولية المنتدى، العدد ٤٩، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٣٠٥.

(١٨) حسب ما ورد من معلومات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

(١٩) اندرو رينولدز واخرون، اشكال النظم الانتخابية، ط٢، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد ، ٢٠١٠، ص ١٤٢.

(٢٠) عمار صالح جبار البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٨) دراسة تقويمية، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٣٨.

(٢١) مهدي الساعدي، الأقليات الدينية في العراق.. أصوات لا تصل إلى ممثليها في البرلمان، مقال منشور على موقع الجزيرة الاخباري، بتاريخ ٢\١٠\٢٠٢١ تاريخ الاطلاع ١\٣\٢٠٢٤ ، على الرابط : https://2u.pw/MdXwmF3

(٢٢) سعد الراوي، الكوتا وحقوق الأقليات في المنظومة الانتخابية العراقية، مقال منشور بتاريخ ١٧ \٩\ ٢٠٢٢، تم الاطلاع بتاريخ ٦\٣\٢٠٢٤ ، على الرابط: https://almasalah.com/archives/33635

(٢٣) خميس حزام والي ورياض غازي البدران، اثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد العام (٢٠٠٣)، مجلة قضايا سياسية، العدد٤٨-٤٩ كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ٦٦.

(٢٤) وليد عبد الهادي العويمر وهاشم محمد الطويل، قوانين الانتخابات النيابية الاردنية واثرها في الاصلاح السياسي، مجلة دراسات اقليمية، العدد٢٨، جامعة الموصل، ٢٠١٢، ص٢٦٣.

(٢٥) علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١: دراسة تحليلية، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١)، ص٣.

[٢٦] علي سعدي، المصدر نفسه، ص ٦.

[٢٧] وائل منذر البياتي، الاطار القانوني للاجراءات السابقة على انتخابات المجالس البلدية، (القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية، ٢٠١٥)، ص ١٥٨.

**المصادر**

**اولاً: الكتب**

١- اندرور ينولدز واخرون، اشكال النظم الانتخابية، ط٢، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد ، ٢٠١٠.
٢- جواد الهنداوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، (بيروت: العارف للمطبوعات، ٢٠١٠).
٣- حسين البدراوي، الاحزاب السياسية والحريات العامة، (الاسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ٢٠٠٠)
صديق حامد، دور القوانين الانتخابية في الادارة السلمية للتعددية الاثنية، (الاسكندرية: منشأة المعارف ، ٢٠١٥).
٤- علي سعدي عبد الزهرة، الانتخابات التشريعية في العراق لعام ٢٠٢١: دراسة تحليلية، (بغداد: مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢١).
٥- فوزي بو خريص الاندماج الاجتماعي والديمقراطية نحو مقاربة سوسيولوجية، (الرباط: مؤسسة دراسات وابحاث مؤمنون بلا حدود، قسم الدين وقضايا المجتمع، ٢٠١٥).
٦- معجم المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، البحرين، ٢٠١٤.
٧- هالة محمود عبد العال، تقييم الدعاية السياسية في الانتخابات البرلمانية، (القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٧).
٨- وائل منذر البياتي، الاطار القانوني للاجراءات السابقة على انتخابات المجالس البلدية، (القاهرة: المركز القومي للاصدارات القانونية، ٢٠١٥).

**ثانياً: المجلات الدورية**

٩- احمد غالب محي، نظام التمثيل النسبي واثره في بنية النظام السياسي والحكم الرشيد في العراق بعد العام ٢٠٠٥ مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٤، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٩.
١٠- ايمان فخري، استراتيجية ادارة التنوع العرقي في إندونيسيا، مجلة افاق اسيوية، العدد (٢)، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ٢٠١٧.
١١- باسم محمد عريان شهاب وسنبل عبد الجبار احمد عباس، النظام الانتخابي في التجربة العراقية في ضوء قانون الانتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٩) لسنة ٢٠٢٠، مجلة حولية المنتدى، العدد ٤٩، المنتدى الوطني لأبحاث الفكر والثقافة ، بغداد، ٢٠٢٢.
١٢- خميس حزام والي ورياض غازي البدران، اثر تعدد العمليات الانتخابية في تطور سلوك الناخب العراقي بعد العام (٢٠٠٣)، مجلة قضايا سياسية، العدد٤٨-٤٩ كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧.
١٣- سلام عدنان الزيدي، بحث منشور في مجلة دراسات انتخابية، العدد ٩-١٠ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بغداد، ٢٠١٧.
١٤- عبد الوهاب القصاب، انتخابات مجلس النواب العراقي لعام ٢٠١٤: التوقعات والافاق، سلسلة تحليلات سياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٤.
١٥- عبدالجبار عيسى عبدالعال ومحمد سليمان سعيد الشمري، علاج انظمة الاقتراع بالمعارضة البرلمانية، مجلة المعهد، العدد٠، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الاشرف، ٢٠٢٠.

١٦- عبدالله فاضل حسين العامري، التطور التاريخي للانتخابات في العراق (١٩٢٠-٢٠١٤)، مجلة دراسات انتخابية، العدد الاول، المفوضية المستقلة للانتخابات، بغداد، ٢٠١٥.
١٧- علي حسين العيساوي، الانتخابات البرلمانية العراقية ٢٠٠٥-٢٠١٠: رؤية في قياس الاداء للمفوضية العليا للانتخابات: دراسة مستقبلية، بحث مقدم الى المؤتمر الاول لمفوضية الانتخابات، ٢٠١٠.
١٨- ميسون طه حسين، النظام الانتخابي واثره في عمل البرلمان، مجلة الكوفة للعلوم والقانون والسياسة، المجلد ١٠، العدد ٣٣، جامعة الكوفة، ٢٠١٧ .
١٩- وليد عبد الهادي العويمر وهاشم محمد الطويل، قوانين الانتخابات النيابية الاردنية واثرها في الاصلاح السياسي، مجلة دراسات اقليمية، العدد٢٨، جامعة الموصل، ٢٠١٢.

ثالثاً: رسائل الماجستير

١- عمار صالح جبار البهادلي، نظام التمثيل النسبي في العراق للمدة (٢٠٠٥- ٢٠١٨) دراسة تقويمية، رسالة ماجستير(غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

رابعاً: المصادر الاجنبية

1- Al-Shadeedi,Hamzeh& van Veen Erwin ,Iraq's adolescent democracy Where to go from Here, researcher at the Institute of Regional and International Studies.P:1.

خامساً:الانترنيت

١- الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، على الرابط: https://ihec.iq/

٢- سعد الراوي، الكوتا وحقوق الأقليات في المنظومة الانتخابية العراقية، مقال منشور بتاريخ ١٧\٩\ ٢٠٢٢، تم الاطلاع بتاريخ ٦\٣\٢٠٢٤ ، على الرابط: https://almasalah.com/archives/33635

٣- مهدي الساعدي، الأقليات الدينية في العراق.. أصوات لا تصل إلى ممثليها في البرلمان، مقال منشور على موقع الجزيرة الاخباري، بتاريخ ٢\١٠\٢٠٢١ تاريخ الاطلاع ١\٣\٢٠٢٤ ، على الرابط : https://2u.pw/MdXwmF3